

التحديات الرئيسية للأمن المائي

الإحتلال

الإفتقار الى البنية التحتية ؛
إمدادات المياه والصرف الصحي
وإعادة إستخدامها ، والجفاف.

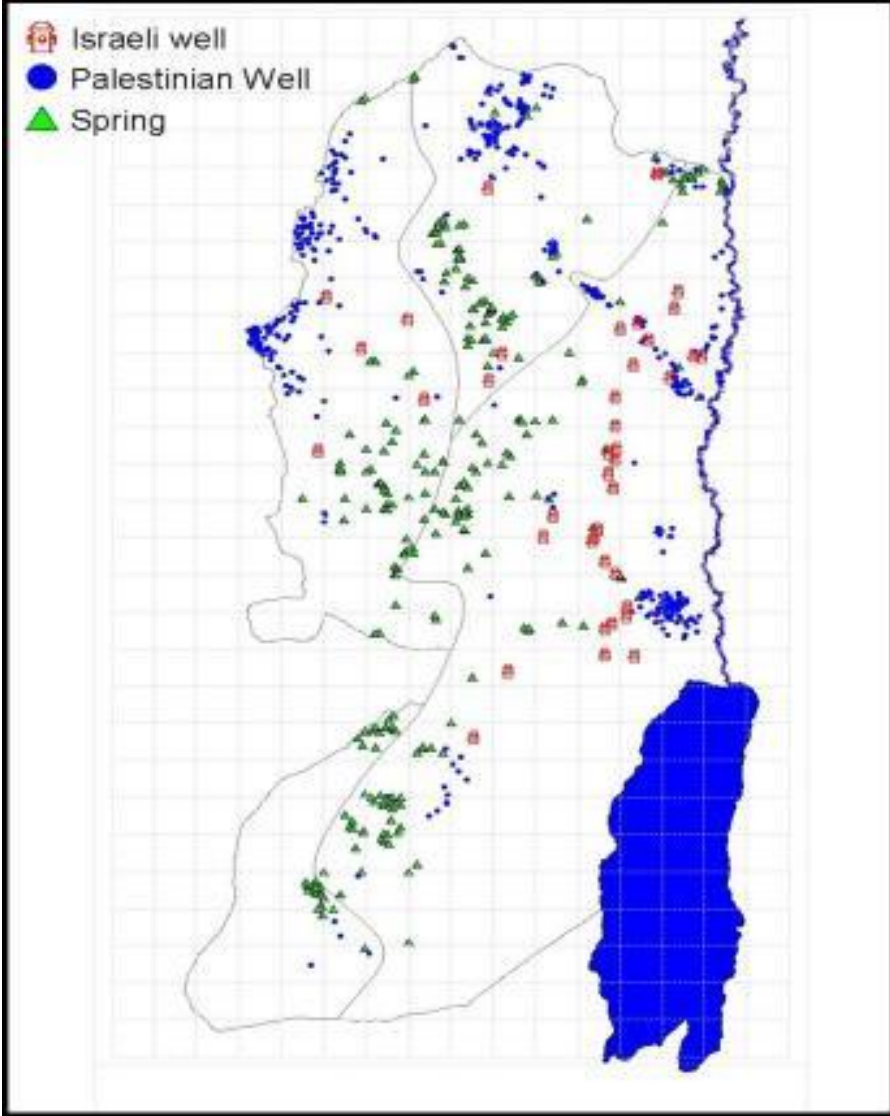
إستدامة الخدمات والقدرات
المؤسسية.

القيود المالية

الأمن المائي



الإحتلال الإسرائيلي



- المستوطنات الإسرائيلية (الآبار الإسرائيلية تجفف الآبار الفلسطينية).
- السيطرة على الموارد المائية (منع حفر آبار جديدة للفلسطينيين أو إعادة تأهيل الآبار القديمة).
- التصحر (معسكرات الجيش الإسرائيلي، المناطق المغلقة... إلخ).
- المشاريع في (المنطقة ج) تتطلب تصاريح خاصة من "الإدارة المدنية".
- الجدار العازل الذي ضم الأراضي والآبار.
- التخلص من أكثر من ٣٠ مليون متر مكعب من المياه غير المعالجة مباشرة في البيئة.

نقص المياه في الضفة الغربية نتيجة "الاحتلال الإسرائيلي"



لا تنمية حقيقية في ظل الإحتلال

إتفاقية أو سلو الثانية

المياه العابرة للحدود غير عادلة.

Use	WAB	NEAB	EAB	Total
Israel	340	103	40	483
Palestine	22	42	54	118
Additional Quantity for Palestinian Development	-	-	78	78
Basin Total	362	145	172	

رفض الجانب الإسرائيلي لجميع مشاريع الموارد المائية للسلطة الفلسطينية ، ولكن ليس العكس. وعدم الاعتراف بحقوق الفلسطينية في المياه

لم تحقق لجنة المياه المشتركة هدفها، حيث تم رفض أو تأجيل نسبة عالية من المشاريع الفلسطينية لفترات طويلة من قبل اللجنة.

سيطرة الإدارة المدنية على "المنطقة جيم" مما يعزز الهيمنة الإسرائيلية، ويفرض قيوداً إضافية على التخطيط والاستثمار.

وضع مشاريع المياه الفلسطينية في اوسلوا والتحالف التعاوني الدولي

- ✓ لجنة المياه المشتركة تقيد الفلسطينيين بحفر آبار جوفية في بعض المناطق التي تتميز بإنخفاض احتمالية وجود المياه الجوفية.
- ✓ أكثر من ١٣٠ مشروع للبنية التحتية للمياه لا تزال عالقة في لجنة المياه المشتركة منذ عام ٢٠١٠.
- ✓ أكثر من ٢٤ من مشاريع المياه العادمة لا تزال عالقة في لجنة المياه المشتركة حتى الآن.
- ✓ تأخير استيراد المعدات و قطع الغيار للإمداد بالمياه و محطة معالجة مياه الصرف الصحي من قبل التحالف التعاوني الدولي.

وبناء على ذلك، فإن الجهات المانحة لم تكن قادرة على التعهد بتمويل إضافي جديد

الافتقار إلى البنية التحتية، وإمدادات المياه



- يتجاوز الطلب في فلسطين عن مصادر المياه المتاحة.
- حاجة المباني الكبيرة للبنية التحتية للتزود بالمياه.
- وتمثل الزراعة نسبة ٥٩ % من إجمالي نسبة التزود بالمياه.
- ملوحة المياه في قطاع غزة ووادي الأردن.
- لتغير المناخ آثار على الزراعة وكميات التزود بالمياه.
- زيادة التصحر نتيجة لفقدان ٥٠% من مناطق الرعي لصالح المستوطنات الإسرائيلية ومعسكرات الجيش و «المحميات الطبيعية».



خدمات المرافق الصحية السيئة

سنوات من الإهمال وعدم معالجة وإدارة مياه الصرف الصحي

مكبات النفايات الصلبة العشوائية



الضعف المؤسسي في فلسطين

- ❑ الوصول إلى الموارد التي تم تجزئتها في الضفة الغربية ، ويجعل من الصعب إدارة المياه والوصول غير المتساوي وتوافر المياه.
- ❑ تعمل سلطة المياه الفلسطينية حالياً على تنفيذ مجموعة من المهام مع عدد محدود من الموظفين.
- ❑ يواجه أداء قطاع المياه القدرة المحدودة للاستثمار وتنفيذ المشاريع.
- ❑ يتمثل التحدي في الإتفاق على برنامج الإصلاح القابل للتنفيذ ، التي ستعزز التخطيط والاستراتيجية وبرمجة الاستثمارات لسلطة المياه الفلسطينية.
- ❑ إتحادات مستخدمي المياه والمؤسسات الشريكة هامة جداً في إدارة المياه . حتى الآن لم يتم توفير قواعد واضحة وفعالة.

الإفتقار الى التمويل

- المانحون من أصحاب المصلحة الهامين في قطاع المياه الفلسطينية ، والحوافز، والسلوك تؤثر بشكل كبير على الاستثمار ومشاريع التنمية .
- يؤدي الوضع السياسي في كثير من الأحيان الى تعقيد مواقف الجهات المانحة ، حيث كان هناك نقص في فعالية التنمية والحاجة المتكررة للعمل في حالات طوارئ بدلاً من أساس استراتيجي.
- لكل جهة مانحه نهجها الخاص ورد فعل على جدول الاعمال السياسي ،بما في ذلك إعادة تقييم أو تأجيل تمويل المشروع .
- الإعتماد من المنظمات الفلسطينية غير الحكومية على التمويل من الجهات المانحة الدولية، حيث يهمل دور المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بالخصوص.
- تعزيز الشراكات مع المؤسسات المحلية، بما في ذلك السلطة الفلسطينية لتعزيز استدامة خدمات شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية .
- عدم استقرار البيئة السياسية في فلسطين قد أدى الى التأخير في استثمارات القطاع الخاص في قطاع المياه.

التشريعات الحالية ذات الصلة بالمياه الفلسطينية

- ❑ عدم وجود سلطة وضع القوانين الرسمية.
- ❑ الحاجة إلى المصادقة على أنظمة ولوائح "إدارة المياه" مثل التراخيص وتعرفة المياه، إلخ.